

دعوة للحوار بين الحوثيين والانصاليين

عبد الولي المذابي

■ يدعى الحوثيون في صعدة ان الدولة تحارب المذهب الزيدي.. وفي الضالع وأبين تروج عناصر مشبوهة لشعارات مناطقية تتهم الدولة بأنها تسعى لتمكين (الزيود) من السيطرة على مقاليد السلطة وبسط النفوذ الزيدي حسب ما يدعون..

بالمناطق إذا صدقنا الطرف الأول فكيف نصدق الآخر؟ أو بالأحرى كيف نستطيع إقناع الطرفين بأنهما على خطأ وأن مابين الموقفين شهادة للدولة وبراءة مما يدعون.

اعتقد اننا بحاجة لجلسة حوار بين مثبيري الفتنة الحوثية وبين مثبيري الشغب والفتنة الانصالية، حتى يتمكنوا من صياغة تهم منطقية للدولة التي لا اعتقد انها المستهدف الوحيد من كل ما يجري على الساحة الوطنية، بل ان الشعب اليمني الموحد هو المستهدف الأكبر.. ويبدو مؤكداً الآن ان بؤر الفتنة في الحالتين لا يبالون به وبمصالحه ووجدته الراسخة منذ القدم والتي لم تشهد يوماً وهنت فيه عزيمة الشعب في استعادتها على الرغم من اختلاف الأنظمة السياسية وتباين عزائمها في المضي نحو إعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

واستطيع القول إن علي عبدالله صالح يستمد شعبيته وشرعية بقائه في السلطة من اخلاصه وتفانيه من أجل قضية الوحدة والحفاظ عليها، وهو ما يجعل الجماهير تتمسك به وتنتظر إليه كخيبر وحيد قادر على حماية الوحدة في ظل تبدل مواقف الشركاء في صناعة الحدث الحوادي، والعودة للتآمر عليه بكل الوسائل.

عوّداً حميداً «أبا عمرو»



■ عباد إلى أرض الوطن مساء أمس الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام عبدالقادر باجمال بعد رحلة إلى المملكة المتحدة قضى خلالها إجازته السنوية. ويعودته يستأنف «أبو عمرو» نشاطه السياسي والتنظيمي بالتحضير لعقد اجتماع اللجنة الدائمة المنتصف الشهر الجاري.

مناشدة عاجلة لرئيس الجمهورية بوقف إعدام «حافظ»

صنعاء- «الميثاق»

■ ناشدت لجنة حقوق الإنسان بتعن فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية- قبيل طلب الالتماس المستعجل بوقف تنفيذ حكم الإعدام بالحكوم عليه حافظ إبراهيم عبدالمجيد، المسراح، قبل فوات الأوان.

وفي رسالة إلى فخامة رئيس الجمهورية- حصلت «الميثاق» على نسخة منها- أوضحت لجنة حقوق الإنسان حصول الاستعجال والسرعة في الحكم الابتدائي (من محكمة المسراح ١٨/١٠/٢٠٠٣م) وان الحكم قد تضمن خروجاً عن المألوف القضائي ومخالفة للمنشور القضائي لرئيس مجلس القضاء الأعلى.. وبحسب الرسالة فإن المحكمة حرمت المتهم من حق الاستئناف وأحالت الحكم إلى المحكمة العليا مباشرة، الأمر الذي فوت عليه درجتين من درجات التقاضي، وتضمنت الرسالة الإشارة إلى أخطاء وتجاوزات داخلت الحكم ومخالفات وقع فيها الحاكم ومنها تضمن منطق الحكم عبارة «أن المتهم مقتنع بالحكم عليه بالإعدام بدون استئناف»!!

وبحسب معلومات حصلت عليها «الميثاق» فإن تنفيذ حكم الإعدام يتوقع أن يتم يوم الأربعاء القادم.. وتؤكد لجنة حقوق الإنسان أن حكم الحاكم بني على شهود لم يحضروا أمام ولم يسمع شهاداتهم في مجلس قضاؤه، ما يعد مخالفة صريحة لنصوص ومواد القانون.

أخوالوزير..!

□ لا يبدو أن الكتابة من أجل الناس ومتاعبهم أمر يهم طحايطح هذا البلد.. أنا كاتب معارض، وهذه صحيفة الحزب الحاكم.. فعماداً أكتب؟.. أووهو و«الحنية»!

سأكتب عن المؤجر.. هذا أحسن حل، سانتقده للصبح، لكن خسارة، التجار أصحاب العقارات أغلبهم موش أكثر من «هتيفة»، «اقتراع».

كما وأعضاء البرلمان هم في الغالب مؤجرون وأصحاب عقارات.. لذا فإن قانون تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر، لم يزل لأعباً احتياطياً في أروقة البرلمان؟ يعني اهدرك اهدرك.

■ سأكتب عن أولئك الذين نهبوا أراضي وممتلكات الناس في عدن وحضرموت والمهرة والحديدة وتعز لكنهم- يا سالاًتر- أصحاب وجاهات ومقربون! ولا يمكن الكتابة عنهم هنا.

■ سأكتب عن معاناة المسرّحين العسكريين والمتقاعدين الذين «قحطوهم» هكذا نذعة واحدة (من غير لآحم ولا دستور) ثم انتبهوا الآن أن ثمة مشكلة حدثت وينبغي معالجتها بحبات إسبرين ومكبرة مهددة! و(ياضاك الدنيا عتسبر)..

سأكتب عن ذلك وأضيف إليه كم سطر عن الحقوق والحريات والدرعات والرصاص المطاطي ومسيلات الدموع، والسجون التي احتضنت عديد متظاهرين، كأول خطوة من روضة العلاج!!

بصدق.. الكتابة تتطلب وضوحاً غزيراً لتحدث أثره، وما أقوم به الآن في صحيفة الحزب الحاكم لا يبدو أكثر من كونه حاجة، هكذا من بعيد لا بعيد، وقد تقيل وقد لاتقيل، قد تنشر وقد لاتنشر.. ويا مخارج الأخف إذا ودّف..

سأكتب عن الشركات الكبيرة إذا.. إنهم يعيشون على تعب وجهد الآخرين، فكرة مناسبة للكتابة.. لكنني تذكرت سريعاً أن غالبيتهم- أو أغلبهم- محوطون ومحروزون بالحصن الحصين! والكتابة عنهم تبدو مضيفة للوقت، ولستقبل أهالي أهلك كمان في هذا البلد الأمين!

أحسن حل.. سأكتب عن أخي الصغير، فهو الوحيد الذي أقدّر عليه.. سانتقده بشدة- الآن- وسأفضحه على الملأ.

فهو لا يكتب الواجبات.. ويهرب من المدرسة أيضاً، كما يزعم زملاءه وأساتذته داخل الفصل.. أخي الصغير هذا، ولد مصيبة، ولازم يتأدب ويلقى عقابه القانوني الرادع.

الأسوأ من ذلك أنه ينجح كل سنة عن طريق

موظفون يحتفلون برحيل مسؤول

■ لأول مرة أجمع موظفو جهة حكومية أمس على إقامة احتفال فرائحي تبادلوا خلاله التهاني والتبريكات، وتناولوا «التورته» والزبيب والحلويات، والشوكولاته أيضاً.

موظفو تلك الجهة الحكومية ومن مختلف الفئات في التوظيف الوظيفي أو الهيكل الجديد قرروا الاحتفال بمناسبة إزاحة واحد من أكبر البيروقراطيين وتعيين مسؤول آخر بدلاً عنه.. إنه احتفال له مدلولات كثيرة وكبيرة!!

■ وجّه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وزارة الشباب والرياضة بسرعة شراء حافلتين لنادبي حسان وفحمان من حساب صندوق النشء والشباب والرياضة. وعبر أحمد صالح العيسى رئيس الاتحاد اليمني لكرة

تعقيباً على مذكرة الشيعبي

الكحلاني يوضح: ألغيت تحصيل رسوم التحسين المخالفة للقانون

السلطة المحلية ولائحته عند تنفيذ عقود الاعمال والتوريدات في كافة مراحلها، وعدم تحميل أي مشروع جديد نسبة الـ(١٪) تحسين- لانعدام المسوغ القانوني لذلك، واستغلال المبالغ المحتسبة كيدل إشراف بواقع (٢٪) بحسب ما تضمنته قرار الإنشاء وثباتها في السجلات المحاسبية عند التحصيل والصرف وفتح الحسابات البنكية وخضوع الرسوم الضريبية وتوريدها لحساب مصلحة الضرائب طرف البنك.

وأشارت المذكرة إلى توجيهات فخامة رئيس الجمهورية بشأن نتائج الفحص والمراجعة المالية لعدد من المشاريع بأمانة العاصمة بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٥م على ضوء تقرير الفحص المرفوع من جهاز الرقابة والمحاسبة.. وأهابت بجميع الجهات المختصة الالتزام بالتنفيذ والعمل بالتوجيهات وإعداد الردود لتوضيح ما يلزم من ملاحظات الجهاز..

منوهة إلى أنه سبق إبلاغ تلك الجهات بذلك، وحملتها المسؤولية عن أي تقصير أو مخالفة.



■ تلقت «الميثاق» توضيحاً من أمين العاصمة السابق أحمد الكحلاني بشأن التعقيب المنشور في العدد الماضي على موضوع تحصيل رسوم غير قانونية لصالح صندوق النظافة أثناء فترة عمل الكحلاني في أمانة العاصمة، والذي أشير فيه- بموجب الوثائق التي أرسلت إلى الصحيفة من مكتب الدكتور يحيى الشيعبي أمين العاصمة الحالي- إلى أن قرار تحصيل الرسوم بدون أي مسوغ قانوني اتخذته الهيئة الإدارية السابقة في العام ٢٠٠٢م، وتم الغاؤه في بداية فترة عمل الشيعبي بقرار آخر للهيئة الإدارية بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٠٦م.

من جانب أكد الأمين السابق أحمد الكحلاني في اتصال هاتفي لـ«الميثاق» أنه ألغى تحصيل الرسوم في وقت سابق لقرار الهيئة الإدارية الأخير وأصدر مذكرة- تلقت «الميثاق» نسخة منها- بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦م وجه فيها الوكلاء المعنيين ومسيري مكاتب الوزارات بأمانة العاصمة بالالتزام التام بقانون المناقصات والمزايدات رقم «٣» لسنة ١٩٩٧م ولائحته التنفيذية، وكذا قانون

نوال الزغبى تتألق في ليل صنعاء

■ عادت النجمة نوال الزغبى إلى بيروت قادمة من اليمن بعد ان أحييت حفلاً لمصلحة إحدى شركات الاتصالات في مدينة صنعاء حضره عدد كبير من الوزراء والمسؤولين والشخصيات الاجتماعية وجمع غفير من المواطنين.. وتعتبر هذه الزيارة الأولى التي تقوم بها نوال الزغبى إلى اليمن، وكان من المقرر ان تحيي نوال حفلاً فنياً مع الفنان وائل كفوري على مدرج الخير في وادي النصاري ضمن مهرجانات القلعة، إلا أن الحفل ألغى، بعد ان تعرض صاحب المجمع إلى حادث سير دخل على إثره إلى المستشفى..

(١٦) نوعاً من

الانتهاكات لحقوق

النساء في اليمن

■ كشف التقرير التحليلي الثاني لنتائج رصد الحراك الحقوقي للنساء- الذي شمل ١٨ محافظة يمنية- عن حدوث ٥٥٤ حالة انتهاك تعرضت لها النساء في مناطق العيّنات التي تم اختيارها خلال الأشهر الثلاثة من العام الجاري ٢٠٠٧م وشملت شرائح اجتماعية مختلفة وكذلك في المستوى التعليمي.

وبين التقرير- الذي أعده منتدى الاعلاميات اليمنيات وجرى استعراضه امس الأحد بصنعاء- وجود تنوع في أساليب واشكال الانتهاك لحقوق النساء ما بين مادي أو جسدي ومعنوي أو نفسي.. مشيراً إلى أن نسبة انتهاك الحق في التححرر من المعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية بلغت ١٥,٥٪ ونسبة الإكراه على الزواج المبكر بلغت ١١,٢٪ والانتهاك في اختيار الزوج جاءت نسبته ١٦,٨٪.

كما أن نسبة انتهاك حقوق النساء بسبب انتهاكها السياسي بلغت ١,١٪ من مجموع العيّنات المشار إليها سابقاً- ٥٥٤ حالة. وذكر التقرير أنواعاً أخرى من الانتهاكات منها انتهاك حق المرأة في العمل بعد الزواج والذي جاء بنسبة ٥,٢٪، والحق في النفقة بنسبة ٩,٧٪، وانتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير بنسبة ٦,٠٪، والحق في الترقية بالوظيفة العامة بنسبة ٦,٥٪، وغيرها من الانتهاكات الأخرى.

